تحرير الاستيراد و انعكاساته على الأداء الاقتصادي للجزائر في ظل منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي

الدكتور زايري بلقاســـم

أستاذ محاضر .جامعة وهران – كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية – الجزائر

مقدمة :

يزداد اعتماد الدول النامية على العولمة و التكامل الاقتصادي باعتبارهما جزءا من استراتيجيتها للتنمية الاقتصادية . و يعتبر هذا تغييرا مهما مقارنة بفترة الخمسينات حتى السبعينات عندما كانت الدول النامية كلها تقريبا ، تعتبر أن زيادة الاعتماد على السوق الدولية خطرا و ليست ميزة . وكان من الاتجاهات التي برزت من استراتيجيات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية التحرك نحو التكامل الاقتصادي ، سواء مع دول نامية أخرى أو مع دول متقدمة . و إذا كانت الموجة الأولى من تجارب التكامل الاقتصادي ترتكز على سياسة التصنيع من خلال ما يسمى " سياسة إحلال الواردات " ، فإن العديد من الدول النامية تبنت في الوقت الحالي موجة جديدة من مبادرات التكامل الاقتصادي الإقليمي حسب منطق الانفتاح التجاري و الاقتصادي . و لضمان نجاح هذه المحاولات نجد أن البعض من هذه الدول تسعى إلى إقامة شراكات أو اتفاقيات مع دول تفوقها من ناحية النمو الاقتصادي في ظل اعتمادها المتزايد على العولمة . و قد بينت برامج الإصلاح الاقتصادي الناجحة في آسيا فاعلية التوجه نحو الخارج كاستراتيجية للتنمية . و حققت اقتصاديات التصنيع الحديثة في آسيا و بعدها دول رابطة شرقي آسيا (الآسيان) معدلات قياسية في النمو الاقتصادي بعد عملية التحرير . و أحدث النجاح أثره ، و لم تلبث أمريكا اللاتينية التي كانت حجر الزاوية في التصنيع القائم على إحلال الواردات أن شرعت في تنفيذ برامج بعيدة المدى للإصلاح الاقتصادي و حققت هذه الدول أداءا طيبا منذ ذلك الحين .

و قد ثارت على المستوى النظري و التطبيقي مناقشات حادة حول اتجاه التكامل الاقتصادي الإقليمي

و آثاره الاقتصادية . و إن كان معظم التحليل يركز على الآثار الإستاتيكية ، بمعنى الاهتمام بالتغيرات في الأسعار النسبية و ليس على العناصر الديناميكية في اتفاقيات التكامل و التحرير الاقتصادي ، و التي تنتج لأن تكون المحرك الأساسي لهذه الترتيبات . و في هذا الإطار يدخل المشروع الذي أعلن عليه في قمة برشلونة (1995) ، و تم الإعلان عليه رسميا من طرف اللجنة الأوروبية و الذي يهدف إلى خلق منطقة تبادل حر ما بين الاتحاد الأوروبي و دول جنوب و شرق المتوسط . إن إقامة هذه المنطقة تمثل أهم العناصر في استراتيجية الاتحاد الأوروبي الجديدة مع دول جنوب و شرق المتوسط . والغرض من هذا المقال هو إلقاء الضوء على عملية تحرير الاستيراد في ضوء هذه الاتفاقيات مع الأخذ بعين الاعتبار الاقتصاد الجزائري كنموذج للدراسة ، و إن كانت النتائج تنطبق على مجموع الدول و خاصة العربية المتوسطية المعنية بمسار برشلونة .

1 – التبادل الحر و الاقليمية الجديدة :

ركزت أغلب الدراسات كتلك المقدمة من جوفانوفيك (Jovanovic,1999) ومارشند (Marchand,et.al 1999 ;897-910) ، وروبسون (Robson,1998) وبومفرت (Pomfort,1997) و شاو (Shaw,1995) على ما سمي بالموجة الجديدة للاقليمية (الإقليمية الجديدة) التي تعتبر الإطار العملي الحديث للتكتلات الإقتصادية الحديثة و المرتقبة (1).

ولقد كان إهتمام جوفانوفيك (Jovanovic,1998 ; 345-350) منصبا على ضرورة إعادة النظر في آثار التكامل الإقتصادي و تجاوز النظرة الكلاسيكية للإتحادات الجمركية فقط من زاوية " خلق و تحويل التجارة " . و مراعاة العناصر التالية على سبيل المثال :

- التغيرات التي تطرأ على هيكل و حجم التجارة السلعية كنتيجة لعملية التكامل الاقليمي .
- التغيرات التي تطرأ على الميزان التجاري .
- أثر التكامل الاقليمي على معدلات البطالة و على خلق وظائف جديدة و التغيرات التي تطرأ على مستويات الاجور.
- التغيرات في الأسعار للسلع و الخدمات ، و أسعار الصرف ، كأثر للتكامل الاقليمي .
- التغير في القيمة و المكونات النوعية للناتج المحلي الإجمالي .
- الأثر التراكمي على الانسان ورأس المال.

كما أن الدراسة التي قدمها كل من مارشاند وزملاؤه (1998) في العدد الخامس من المجلد العشرين لمجلة The Third World Quartely ، تعد من أهم الدراسات التي قدمت في هذا المجال . وكانت من بين نتائج البحوث و المناقشات أن افرازات العولمة ليست في وحدة العالم فقط ، و إنما أيضا في ظهور الاقليمية الجديدة . فالاتحاد الاوروبي ، و الآسيان في آسيا ، النافتا بين كندا و الولايات المتحدة و المكسيك و الكوميسا في افريقيا ، و الميركوسير في أمريكا اللاتينية ، هي جميعا أشكال جديدة للاقليمية ، تشكل تحولات عميقة في العالم . أما عن المجال المناسب لدراسة هذه التكتلات من وجهة نظر هذه الدراسات هو المدخل المؤسسي الذي يستند إلى أربعة محاور أساسية :

- تنمية المداخل السابقة (الوظيفي ، و الوظيفي الجديد من خلال تعزيز علاقة المؤسسات على المستوى العالمي) .
- الأخذ في الاعتبار دائما أن الاقليمية جزء من متطلبات النظام العالمي الجديد .
- أهمية العوامل السياسية و الاستقرار السياسي الداخلي لنجاح هذه التكتلات .
- يجب أن تكون البداية دائما من أسفل أي من الناس (من القاعدة العامة) .

إن الأخذ بهذه المحاور يقتضي تقسيم مستويات التحليل إلى ثلاثة مستويات أساسية هي مستوى هيكل الاقتصاد العالمي ، مستوى العلاقات البينية ، مستوى المعاملات داخل الاقليم الواحد . إن التكامل الإقليمي عملية ذات أبعاد متعددة تقتضي بناء استراتيجيات للأمن و السلام ، ومراعاة حقوق الانسان ، بما يعني اتساق العوامل الداخلية للاقتصاد الوطني مع العوامل الخارجية للاقتصاد العالمي .

أما بومفورت (Pomfort , 1997 ; 156-169) فبعد عرضه لأهمية التكامل الاقتصادي في ظل منظمة التجارة العالمية ، فإنه يرى أن كثيرا من الكتابات التقليدية ركزت على الاجابة على سؤال أساسي هو هل الحماية من بعض المنتجين الأجانب ، هي حماية مطلوبة ؟ . هل حرية التجارة أفضل من الحماية ؟ ، هل تخفيض التعريفة الجمركية و ازالتها بالكامل أفضل من إزالتها عن بعض السلع بالتدريج ؟ . و يرى بومفرت أن ترتيبات التجارة الاقليمية يجب أن تراعي ظروف العولمة ، إن الإقليمية الجديدة يجب أن تراعي اقتصاديات الحجم ، و شكل السوق العالمي الذي يسوده الآن منافسة غير كاملة (منافسة احتكارية) ، كما يجب التركيز في رأي بومفرت على أهمية انتقال الاستثمارات الأجنبية و ما تحققه عملية الانتقال من مزايا على المستوى العالمي . كما يرى ضرورة ضبط و تحديد قواعد المنشأ السلعي . لقد عزز بومفورت نتائج دراسته بتلك النتائج التي كان قد توصل

اليها كروجمان عام 1991 و عام 1993 في عدم المغالاة في وضع أسوار الحماية على الكتل الاقليمية ، إذ أن ذلك من شأنه الإضرار بعملية العولمة و تحرير التجارة ، كما يدعم بومفورت دراسته بالملاحظات التي قدمها هابلر لفاينر عام 1933 ، حيث أوضح هابلر أن كل الأطراف في مناطق التجارة التفضيلية تكون مستفيدة ، ثم ينتقل بومفرت لجزئية أخرى من التحليل بالتصدي لدراسة بعض العوامل المؤثرة في نجاح الإقليمية الجديدة ، و توافقها مع عملية العولمة ، فيطرح عدة أسئلة عن العدد المناسب للتنافس بين الوحدات الاقليمية على المستوى العالمي ، الحجم المناسب للوحدات السياسية ، المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة في مناطق معينة من العالم ، و خصوصية هذه المناطق داخل الوحدات السياسية ، المسافة و مدى تأثيرها على قوة الجاذبية بين كتلتين شركاء في التجارة ، و هل طول المسافة بالفعل معوق رغم انخفاض متوسط نصيب الوحدة المنقولة من التكلفة الكلية للنقل بزيادة طول هذه المسافة ؟ . ما هو تأثير حجم الإنتاج الأمثل على خفض التكلفة المتوسطة للمنتج خفضا يستوعب بعضا من تكاليف النقل ؟ .

إن إتفاقيات التكامل الاقتصادي في إطار الإقليمية الجديدة لفترة ما بعد الحرب تتميز بالخصائص التالية :

- إن تكوين المجموعة الاقتصادية الأوروبية في 1958 و الرابطة الأوروبية للتبادل الحر في 1960 أدى إلى توسيع مجال التكامل الإقليمي ما بين الدول الغربية و دول أخرى . فدول أوروبا الغربية أصبحت طرفا في 76 من بين 109 اتفاق تم التصريح به لدى الجات ما بين 1948 و 1994 ، كما أن زوال الحاجز السياسي ما بين أوروبا الغربية و أوروبا الشرقية في 1989 ، ساهم في التوقيع على إتفاقيات تجارية فيما بينها (9 من بين 33 إتفاق تم الإعلان عليه منذ 1990).

- إن التكامل الاقتصادي بعد الحرب يتميز بقلة الاتفاقيات الموقعة من طرف الدول النامية ، وهذا التأخر يرجع إلى تطبيق سياسات تنموية موجهة نحو الداخل لا تتماشى مع التكامل الإقليمي .كما أن نتائج التجارب السابقة كانت محدودة ، نظرا لأن المكاسب التجارية و الاقتصادية المنتظرة كانت منعدمة ، إلا أن الاتجاه نحو تبني سياسات انفتاحية في أمريكا اللاتينية ، و آسيا أدى إلى انبعاث نشاط الاهتمام بهذه الاتفاقيات ، و خاصة أن الإصلاحات الاقتصادية أصبحت ملائمة لتحقيق الأهداف الأولية للتكامل الاقتصادي .

- إن عملية التكامل من خلال الاتفاقيات التجارية التفضيلية ، تعد أيضا من بين الخصائص الهامة للسياسة التجارية للدول الأطراف المتعاقدة خارج أوروبا ، و منذ إنشاء المنظمة العالمية للتجارة في 1995 ، فإن كل الأعضاء تقريبا كانت على الأقل طرفا في إحدى الاتفاقيات المصرح بها لدى الجات (الإستثناءات تتمثل في هونغ كونغ و اليابان) ، هذه الاتفاقيات تتنوع من حيث الشكل سواء كانت عبارة عن اتحاد جمركي إلى منطقة التبادل الحر، مثل الرابطة الأوروبية للتبادل الحر و النافتا ، مرورا بإتفاقيات تفضيلية من طرف واحد مثل اتفاقية لومي ، أو تجمع اقتصادي كبير كمنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا و الباسفيك (APEC) .

- إن درجة التكامل الاقتصادي السلع المعنية و درجة إلغاء الإجراءات الجمركية و غير الجمركية تختلف من إتفاق إقليمي إلى إتفاق إقليمي آخر .

الجدول رقم 1 :الفرق بين الإقليمية القديمة و الإقليمية الجديدة

الإقليمية القديمة	الإقليمية الجديدة
إحلال محل الواردات	توجه تصديري
تخصيص الموارد وفقا لخطط مركزية و قرارات سياسية.	تخصيص الموارد بواسطة قوى السوق.
ريادة الحكومة و القطاع العام.	ريادة القطاع الخاص.
تكثيف الاعتماد على السلع الصناعية.	تدخل فيها كل المنتجات و الخدمات و الاستثمارات.
تتعامل مع الحواجز الجمركية.	تعميق الاندماج عن طريق التنسيق بين السياسات.
معاملة تفضيلية للبلدان الأقل نموا .	معاملة مماثلة لكافة الأطراف مع السماح بفترات التكيف.

المصدر : د.عبد الفتاح العموص : " أية علاقة و أي مستقبل لمنطقة التبادل الحرة العربية و منطقة التبادل الحر المغاربية الأوروبية في ظل الإقليمية الجديدة " المؤتمر العلمي الخامس ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، القاهرة 14 و 15 نوفمبر 1998 ، ص 5

– هناك العديد من الاتفاقيات تم استبدالها أو إتمامها باتفاقيات أخرى و إلى توسيع مجال التحرير ، كما انه في الفترة الأخيرة نجد أن النظام التجاري قد توسع ليشمل الخدمات و حماية الملكية الفكرية ، نلاحظ في الاتفاقيات تطورا مماثلا ، فالخدمات تظهر في برنامج المجموعة الأوروبية الموجه إلى تحقيق السوق الموحد و هناك إجراءات أخرى تم توقعها من أجل تحرير الخدمات في إطار اتفاق التقارب ما بين أستراليا و نيوزيلندا ، النافتا و الكاريكوم .

– هناك العديد من دول أمريكا اللاتينية و إفريقيا جنوب الصحراء جعلت من الاتفاقيات الإقليمية محورا هاما في برامجها الاقتصادية ، و لكن تبقى المصالح السياسية عقبة أمام تحقيق الأهداف الاقتصادية ، و على العموم فان تأثير هذه الاتفاقيات بقي دائما محدودا .

– لم تستطع الدول النامية وضع مؤسسات فعالة قادرة على تحقيق أهداف التكامل الطموحة بسبب العديد من العراقيل السياسية و المؤسساتية ، كالصعوبات التي ترجع عادة إلى الفلسفة الاقتصادية للدول الأعضاء ، عدم الاستقرار السياسي و النزاعات الحدودية.

2– التبادل الحر و الفعالية الاقتصادية :

مع لجوء العديد من الدول النامية إلى تحرير تجارتها الخارجية بطريقة أحادية ، أو عن طريق الإنضمام إلى مناطق التجارة الحرة ، طرح السؤال التالي هل الإنفتاح على التجارة الخارجية في إطار الاقليمية الجديدة له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي ؟. وللإجابة على هذا السؤال ثار نقاش كبير سواء على مستوى التحاليل الاقتصادية النظرية أو على مستوى المؤسسات الدولية لتقدير الآثار المحتملة لتحرير التجارة الخارجية .

فعلى المستوى النظري ، أشار ***Adam Smith*** إلى أن حرية التجارة توفر الشروط الضرورية للتخصص على أساس المزايا المطلقة . و لقد طور ***David Ricardo*** النتيجة التي توصل إليها أدم سميث ليؤكد أنه حتى الدول التي تتمتع في إنتاج كل السلع القابلة للتبادل له مصلحة في التبادل الدولي ، و مصلحته في أن يتخصص في السلع التي تكون تكاليفه النسبية فيها أقل . ثم قام ***John Stuart Mill*** من بعده بإدخال عامل المرونة السعرية ليبين كيف سيتم تقاسم

مكاسب التجارة الدولية بين أطراف التبادل ليصل إلى نتيجة مفادها أن الدولة ستكسب أكثر من التجارة الدولية إذا كانت المرونة السعرية للطلب على وارداتها كبيرة ، و كانت المرونة السعرية على صادراتها ضعيفة .

كما أن التحاليل النيوكلاسيكية تؤكد على أن سياسة إقتصادية موجهة نحو الخارج ستساهم إيجابيا في النمو نظرا للتخصيص الجيد للإقتصاد حسب قانون المزايا النسبية ، الإستفادة من إقتصاديات الحجم الناتجة عن توسيع الأسواق ، الإستعمال الكبير للإمكانيات الإنتاجية و التحسن في طرق التسيير و التوسع المكثف للتجديد و التطور التقني . و بفضل تحرير التجارة فإن أي إقتصاد سيدخل في دائرة من الرفاهية : إذ أن التوسع سيؤدي إلى إرتفاع في عمليات الإستثمار ، إرتفاع في الإنتاجية ، إنخفاض لأسعار التصدير و تحسن الكفاءة و إرتفاع جديد في الصادرات.

و لقد حاولت العديد من المنظمات الدولية التي تدافع عن سياسة الإنفتاح التجاري (البنك العالمي ، صندوق النقد الدولي و حاليا المنظمة العالمية للتجارة) ، التأكيد من خلال العديد من التقارير كيف أن الدول التي عملت على ترقية صادراتها ، و ذلك من خلال محاولة الإستفادة من المزايا النسبية الطبيعية أو المكتسبة التي تتوافر لديها ، تطورت بسرعة و نجحت في تفادي الأزمات الإقتصادية (تجربة دول آسيا). و يتضمن تحرير التجارة ليس فقط تخفيض الرسوم الجمركية ، ثم إزالتها نهائيا . و إنما التخلص من الحواجز غير الجمركية ، و إنهاء التدخل الحكومي في الاقتصاد ، مع الإلتزام بقواعد حماية حقوق الملكية الفكرية ، و التقيد بتطبيق المواصفات الإجتماعية و البيئية. كما أن هذا التحرير يقتضي بحكم الضرورة تحريرا ماليا و أقله فتح الحساب الجاري إزاء العالم الخارجي .

و منذ عشرات السنين حاولت بعض الدراسات التطبيقية التأكد من صحة النظريات من خلال تحليل العلاقة الموجودة بين الإنفتاح التجاري و النمو الإقتصادي التي تعتبر جد معقدة . و لقد أثبتت العديد منها التأثير الإيجابي الذي تمارسه الصادرات على النمو الاقتصادي . و لقد أظهرت النتائج المقدمة النجاح الباهر الذي حققته الدول الآسيوية . فالتقرير حول النمو في العالم لسنة 1987 يقدم تحليلا مفصلا لنتائج 41 دولة في طريق النمو التي طبقت إما :

- سياسات تجارية متجهة بقوة نحو الخارج.
- سياسات تجارية معتدلة متجهة نحو الخارج .

- سياسات تجارية معتدلة متجهة بقوة نحو الداخل .
- سياسات تجارية متجهة بقوة نحو الداخل.

و كانت النتيجة أن الدول التي طبقت سياسات تجارية متجهة نحو الخارج نجحت بقوة : معدل نمو إيجابي و عالي للناتج المحلي الإجمالي ، إرتفاع في صادرات السلع المصنعة ، فعالية كبيرة لرأس المال ، إرتفاع نسبة العمالة و خاصة في قطاع الصناعة . و إذا قمنا بتحليل دقيق للعوامل التي ساعدت على هذا النجاح إرتفاع العائد الإجمالي لعوامل الإنتاج (كنوعية التسيير و التقدم التكنولوجي ...الخ) ، تحرير التجارة الخارجية و أسعار الصرف و ديناميكية و فعالية المؤسسات و خاصة من خلال القيام بالتجديدات التكنولوجية .

و على النقيض من ذلك ، نجد فريق آخر من الإقتصاديين يشككون من جدوى الإصلاحات الإقتصادية و تحرير الاقتصاديات الوطنية بما فيها التجارة الخارجية ، أو الانضمام الى مناطقة التجارة الحرة .و يتهمون خبراء مؤسسات بريتون وودز بأنهم لا يهتمون إلا بتطبيق المبدأ المصرفي المتمثل في ضمان تحصيل القروض و تحقيق الارباح و هذا عن طريق إقتراح برنامج تصحيح إقتصادي يتناقض مع المصالح الوطنية .

في جانب آخر يشكك الكثير من الإقتصاديين في جدوى التحرير الشامل للمبادلات الدولية و خاصة تلك التي تنشأ بين دول ذات مستويات تنمية متباينة جدا ، كما يتناول التشكيك إمكانية تحقيق أرباح في عملية التبادل في سياق المنافسة غير التامة (الإحتكار الشامل أو إحتكار القلة) .

و الخلاصة من كل هذه الدراسات و التحاليل ، عدم وجود إتفاق بين الإقتصاديين حول أفضلية تحرير التجارة على الحماية الجمركية أو أفضلية التحرير متعدد الاطراف أم التحرير في إطار منطقة تجارة حرة .وقبل تحليل مكاسب تحرير التجارة على الإقتصاد الجزائري ، سنقوم بتحليل إتجاهات التجارة الخارجية للجزائر على ضوء المعطيات المتوفرة .

3 - التطور الهيكلي للتجارة الخارجية في الجزائر :

3-1- التطور الجغرافي للتجارة الخارجية :

عرفت الجزائر فائضا تجاريا من 1996 إلى 1998 بعد ما كانت تعرف عجزا في 1994-1995 (بلغ حجم الفائض في سنة 2000 ما يقارب 10.28 مليار دولار) ، و بمعدل تغطية

للواردات 108.64 % في 1998 و205 % في سنة 2000 نتيجة تطور صادرات المحروقات . كما أن الإقتصاد الجزائري يعرف إنفتاحا كبيرا على العالم (درجة إندماج كبيرة) مثله مثل دول حوض البحر الأبيض المتوسط بمعدل 54 % في 1997 . و يمكن أن نعتبر هذه الوضعية مشجعة حيث أنها ستعمل على إنفتاح شامل على التجارة الخارجية. و نشير إلى أن 59.40 % من الواردات لسنة 2001 مصدرها الإتحاد الأوروبي (الدول 15) و 62.55 % من صادراتها تتجه نحو نفس المنطقة ، بإعتبارها الزبون التقليدي للجزائر .

جدول رقم 3 : أهم المتعاملين التجاريين مع الجزائر (2001 ، ملايين الدولارات)

	أهم الموردين		أهم زبناء الجزائر		
	2001	النسبة		2001	النسبة
فرنسا	2350	24.08	إيطاليا	4335	21.63
الولايات المتحدة الامريكية	1015	10.40	الولايات المتحدة الامريكية	3126	15.60
إيطاليا	1017	10.42	فرنسا	2838	14.16
ألمانيا	765	7.84	إسبانيا	2097	10.46
إسبانيا	535	5.48	هولندا	1610	8.03
المجموع	9760	100.00	المجموع	20040	100.00

المصدر : وزارة المالية ، ادارة الجمارك **2001** .

و تمثل فرنسا المورد الرئيسي للجزائر بنسبة 24.08 % من مجموع الواردات القادمة من هذه المنطقة في نفس السنة (تحتل الجزائر الرتبة 18 من حيث زبناء فرنسا) متبوعة بكل من الولايات المتحدة ، إيطاليا ، ألمانيا و إسبانيا إسبانيا . و تمثل إيطاليا الزبون الأول للجزائر بنسبة 21.63% ، متبوعة بالولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 15.6 % ثم فرنسا بنسبة 14.1 %.

و إذا أخذنا مؤشر كثافة المبادلات الثنائية :

$$Tij = (Xij / Xi) / (Mj / Mw)$$.

حيث أن Xij : صادرات الدولة i نحو الدولة j . Xi مجموع صادرات الدولة i ، Mj مجموع واردات الدولة j و Mw مجموع الواردات العالمية . إذا كانت $Tij > 1$ معنى ذلك أن الدولة i لها كثافة في المبادلات أعلى (هنا حالة الصادرات) مما يجب أن تكون عليه نظريا إذا كان العرض يخضع للمعايير العالمية و لسوق الدولة j .

فنستنتج ما يلي :

- كثافة الواردات أكبر مع الإتحاد الأوروبي من باقي العالم . أما الواردات التي يظهر فيها الأثر الجهوى بوضوح هي سلع التجهيز ، أغلبية السلع المصنعة و بعض السلع الوسيطة كالمواد الكيميائية.

- كثافة الصادرات أكبر مع الإتحاد الأوروبي من بقية العالم في قطاع المواد الأولية ، إضافة الى البترول عكس دول جنوب و شرق المتوسط الأخرى التي لها كثافة أكبر مع الاتحاد الأوروبي في قطاعات السلع المصنعة (النسيج ، الألبسة ، الزراعات الغذائية) و المواد الزراعية (2) .

الجدول رقم 4 : مؤشر كثافة المبادلات ما بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي

	كثافة الواردات			كثافة الصادرات		
	مع الإتحاد الأوروبي	مع دول حوض المتوسط	باقي العالم	مع الإتحاد الأوروبي	مع دول حوض المتوسط	مع باقي العالم
1995	1.63	3.60	0.45	1.70	2.23	0.45
1996	1.68	3.34	0.45	1.62	2.45	0.53
1997	1.66	2.94	0.49	1.66	2.23	0.53
1998	1.64	3.83	0.45	1.61	2.30	0.52
1999	1.62	3.43	0.50	1.43	2.70	0.63

المصدر : تم حساب هذه المؤشرات إعتمادا على مستوى رباعي الأرقام ضمن التصنيف الموحد للتجارة الدولية (**STCI**) ، من حولية إحصائيات التجارة الدولية للأمم المتحدة .

3-2- التطور القطاعي للتجارة الخارجية :

يبين الجدول رقم 5 و الجدول رقم 6 تطور التجارة الخارجية للجزائر من ناحية واردات و صادرات السلع

جدول رقم 5 : الواردات حسب مجموعات السلع (1998-2001)

ملايين الدولارات

	1998	1999	2000	2001
مواد غذائية ، و مشروبات و تبغ	2657	2307	2415	2401
وقود و مزيتات	110	154	129	103
مواد أولية و منتوجات	558	469	428	472
سلع نصف مصنعة	1732	1547	1655	1853
سلع التجهيز الزراعي	45	72	85	156
سلع التجهيز الصناعي	2907	3219	3068	3331
سلع استهلاكية	1811	1962	461	483
المجموع	9820	9730	9635	10242

المصدر : وزارة المالية ، 2001 .

إن هيكلة المبادلات التجارية تبين الاتجاهات التالية :

- تحتل مجموعة " سلع التجهيز الصناعية و الزراعية المرتبة الأولى من إجمالي واردات الجزائر ، أي ما يعادل نسبة 35.73 % لسنة 2001 من الحجم الإجمالي للواردات لنفس السنة .
- مجموعة السلع الغذائية مازالت تمثل نسبة هامة في هيكلة الواردات لأنها تحتل المرتبة الثانية بنسبة 24.6 % .
- مجموع السلع الموجهة لتشغيل آلات الإنتاج تأتي في المرتبة الثالثة ضمن هيكلة المبادلات .

أما عن تطور الصادرات ، فيظهر من خلال الجدول التالي الذي يبين :

-سيطرة صادرات المحروقات التي لا تزال تمثل أهم مبيعات الجزائر إلى الأسواق الأجنبية بنسبة 97.19 % من الحجم الإجمالي للصادرات لسنة 2001 .

- أما صادرات السلع خارج المحروقات ، فتبقى ضعيفة جدا بنسبة 2.81 % من الحجم الإجمالي للصادرات أي ما يعادل 564 مليون دولار .
- أما عن أهم السلع خارج المحروقات التي يتم تصديرها ، فنشير إلى :

*نصف المنتوجات : 413 مليون دولار أو ما يعادل نسبة 2.06 % .

*سلع التجهيز الصناعي : 42 مليون دولار ، أي ما يعادل نسبة 0.21 % .

*منتوجات خام : 39 مليون دولار أو ما يعادل نسبة 0.19 % .

*المواد الغذائية : 34 مليون دولار أو ما يعادل نسبة 0.17 % .

جدول رقم 6 : تطور صادرات الجزائر حسب مجموعات السلع (1998-2001)

ملايين الدولارات

	1998	1999	2000	2001
مواد غذائية ، مشروبات و تبغ	29	26	32	34
وقود و مزيتات	9664	12041	21106	18246
مواد أولية و منتوجات	50	44	44	39
سلع نصف مصنعة	268	345	465	413
سلع التجهيز الزراعي	1	27	11	22
سلع التجهيز الصناعي	22	42	47	42
سلع استهلاكية	19	18	14	14
المجموع	10054	12542	21718	18811

المصدر :وزارة المالية ، 2001 .

ويظهر من المعطيات أن السوق الجزائري لا يتمتع بخاصية التنوع ، و يبقى عرضة للصدمات الخارجية . ويتأكد ذلك أكثر لو قمنا بمقارنة مؤشر تنوع المبادلات المستعمل من طرف ***Walter Isard*** و الذي يقيس القرب القطاعي لتوزيعين (هنا الصادرات حسب القطاعات لمجموع الدول المتوسطية و العالم) وهو يحدد بالعلاقة التالية (3) :

- لنفترض المؤشر r الذي يعبر عن دولة شريكة من دول جنوب و شرق المتوسط .

- المؤشر n يعبر عن دولة أخرى.
- المؤشر i يعبر عن سلعة معينة .
- و ليكن E عبارة عن متغير بواسطته نحاول أن نقارن التوزيع الجغرافي . شكل المعادلة سيكون كالآتي :

$$Cs = \frac{1}{2} \sum i \mid Eir/Er - Ein/En \mid$$

$$Cs = \frac{1}{2} \sum i \mid Xir/Xr - Xim/Xm \mid$$

حيث أن :

Xir : تمثل قيمة صادرات الشريك r من دول جنوب و شرق المتوسط من السلعة i .

Xr : تمثل القيمة الإجمالية لصادرات الشريك r .

Xim : قيمة الصادرات العالمية من السلعة i :

Xm : القيمة الإجمالية للصادرات العالمية .

القيمة المحسوبة (Cs) تتراوح ما بين 0 و 1 .كلما كان المؤشر أقرب من 0 ، كلما كان التنوع كبيرا . و كلما كان المؤشر أقرب من 1 الصحيح كلما كان التخصص كبيرا في قطاعات محددة (الصادرات محدودة) .

الجدول رقم 7 : حساب التنويع في الصادرات : مقارنة ما بين الجزائر و الدول المتوسطية الأخرى

	1995	2000	% 2000-95
الجزائر	0.895	0.878	1.9
مصر	0.758	0.714	6.1
المغرب	0.770	0.745	3.4
تونس	0.706	0.716	-1.3
الإتحاد الأوروبي	0.356	0.366	-2.7
الدول المتوسطية	0.760	0.716	6.2

المصـــــدر : تم حساب هذه المؤشرات اعتمادا على Comtrade,2001

و كما يلاحظ من الجدول فإن الدول الأقل تنوعا هي كل من : الجزائر ، سوريا . و خلاصة ذلك أن التخصص الحالي بالنسبة للجزائر يجعلها أقل استفادتا من نمو الطلب العالمي .كما أن هناك ضعف فيما يخص السلع المصنعة ، إضافة إلى غياب عرض كافي و تنافسي . وإذا أردنا معرفة طبيعة التخصص ، فيمكن حساب مؤشر التجارة الفرعية لمعرفة مدى تنوع السلع كما قدمه كل من ***Grubel & Llyod*** يكون بالعلاقة التالية: ***(X+M)-(X-M)/(X+M).100***

حيث أن :

X = الصادرات نحو منطقة ما.

M = الواردات القادمة من نفس المنطقة .

هذا المؤشر يتراوح ما بين 0 – الحالة التي لا يكون فيها هناك تجارة متبادلة و يطلق عليها مصطلح (***One way trade***) - ، إلى 100 - الحالة التي يكون فيها صادرات سلعة ما تساوي واردات لمنتوج متشابه ، هذه التجارة يطلق عليها (***Two way trade***) . كلما كان هذا المؤشر أقرب إلى 100 كلما كانت السلع متشابهة . ويبين الجدول التالي أهمية التجارة الفرعية للجزائر حسب بعض القطاعات الرئيسية :

الجدول رقم 8 : مؤشر التجارة الفرعية للجزائر

	مجموع المبادلات				السلع المصنعة			
	المجموع	بقية العالم	الإتحاد الأوروبي	الدول الأوروبية المتوسطية	المجموع	بقية العالم	الإتحاد الأوروبي	الدول الأوروبية المتوسطية
1992	4.1	1	5.1	6.1	5.6	8.1	5.8	5.6
متوسط 92-98	3.9	3.1	7.7	9.1	7.5	10.2	5.3	5.2
1998	6.5	13.1	7.3	7.7	9.7	8.6	8.7	7.9
	الآلات				المواد الكيماوية			
1992	7.7	61.4	7.2	8.9	9.2	5.0	10.4	7.4
متوسط 92-98	28.3	26.2	20.5	19.5	11.5	10.1	6.3	4.6
1998	10.5	77.9	8.9	9.1	15.1	–	14.4	7.5

	سلع النسيج				المواد المعدنية			
1992	7.7	61.4	7.2	8.9	16.2	9.5	27.5	33.7
متوسط 92-98	28.3	26.2	20.5	19.5	12.5	3.0	18.5	25.5
1998	10.5	77.9	8.9	9.1	6.9	20.6	12.1	11.3
	المواد الغذائية				المواد الزراعية			
1992	2.2	–	2.3	1.0	2.6	–	3.4	3.6
متوسط 92-98	1.5	1.3	9.3	10.4	8.3	3.0	14.0	17.6
1998	29.4	–	1.1	4.4	1.7	–	0.8	4.5
	المواد المعدنية غير الحديدية							
1992	2.6	–	3.4	3.6				
متوسط 92-98	8.3	3.0	14.0	17.6				
1998	1.7	–	0.8	4.5				

المصدر : تم حساب مؤشر التجارة الفرعية إعتمادا على على مستوى رباعي الأرقام ضمن التصنيف الموحد للتجارة الدولية (STCI) ، من حولية إحصائيات التجارة الدولية للأمم المتحدة .

ومن خلال حساب مؤشر التجارة الفرعية للجزائر نستنتج ما يلي :

- تجارة السلع المتشابهة مازال ضعيفا.
- إن هذا المؤشر قوي مع أوروبا من بقية العالم و هذه الخاصية ستتدعم مع إتفاقيات الشراكة.
- إنه في تطور في السنوات الأخيرة ، و خاصة بالنسبة للسلع المصنعة ، مما يبين أن الأنظمة الإنتاجية المتوسطية الأكثر انفتاحا تتنوع أكثر.

3-3- معدل الحماية الجمركية :

إن الرزنامة الجمركية التي دخلت حيز التطبيق في جانفي 1992 ، في الوقت الذي تم فيه تبني ما يسمى " ***La nomenclature du système harmonisé de désignation et***

de codification des marchandises "، أدت إلى تخفيض معتبر لعدد و إنتشار معدلات التعريفات الجمركية . و لقد إنخفض المعدل الحدي من 120 % إلى 60 % ، ثم إلى 50 % في 1996 ثم إلى 45 % في 1997 و 40 % في 1998 (حاليا 30 % مع الاصلاحات الجمركية).

الجدول رقم 9 : تطور المعدلات المتوسطة للحقوق الجمركية غير الحسابية (1980 - 1999)

	82-80	85-83	90-88	96-93	99-97
الجزائر	44.4	21.7	23.8	24.8	24.2
مصر	47.4	–	33.5	28.1	20.5
المغرب	54.0	27.0	24.0	25.7	22.1
تونس	26.4	27.2	27.4	30.0	29.9
مجموع الدول المتوسطية	23.8	18.0	16.6	18.2	15.9

المصـــــدر :

Femise :rapport du Femise sur l'évolution de la structure des échanges commerciaux et des investissements entre l'UE et ses partenaires Méditerranéens ,p4.

وفي الوقت الحالي فان معدل الحماية الاسمي يقدر ب : 24.3 % و المعدل المتوسط الحسابي يقدر ب: 18 % (هذا المستوى يبقى عاليا مقارنة مع الأرجنتين 12 %، المكسيك 13 %و كوريا الجنوبية 10 %، ماليزيا 14 %، وبعض الدول في جنوب وشرق المتوسط لها معدلات متقاربة مع الجزائر ، فالمغرب مثلا 23 % ، البرازيل 21 % أو أعلى من هذا المعدل كمصر مثلا التي لها معدل يقدر ب : 34 % ، الصين 43 % و الهند 71 %.

3-4- تنظيم و تسيير عمليات التجارة الخارجية :

يتميز النظام القانوني و الإداري الذي كان يسير عمليات التجارة الخارجية في مرحلة الستينات و السبعينات في الجزائر ، بالاهتمام الكبير بكيفية إخضاع هذه العمليات تحت المراقبة و الإشراف الكلي

للدولة . هذه المرحلة الأولى لتدخل السلطات العمومية على مستوى الصادرات و الواردات مستوحاة من روح القوانين و النصوص السياسية المتبناة مباشرة بعد الاستقلال. و من خلال هذه التجربة ، نشير إلى أن التفكير حول نمط و طبيعة تسيير التجارة الخارجية (الإحتكار) كان يرتكز على ثلاثة أهداف أساسية كان من الواجب تحقيقها : الإحتكار كأداة رقابة على المبادلات الخارجية ، الإحتكار كأداة للتخطيط و الإحتكار كأداة عملية.

و إلى غاية بداية الثمانينات ، كانت هناك محاولات لتكييف التشريعات مع الشروط الموضوعية لعمل و سير المؤسسات العمومية ، مع إتخاذ بعض الإجراءات الخاصة بتخفيف و إعطاء أكثر مرونة لعملية تسيير و مراقبة عمليات التجارة الخارجية . و كانت بداية الأزمة الاقتصادية لسنة 1986 حافزا للقيام بالعديد من مبادرات الإصلاح و بخاصة في قطاع التجارة الخارجية . و مرت هذه العملية بعدة مراحل :

-ما بين 1986-1988 أول مرحلة لوضع حد للإجراءات المتعلقة بالرخص الشاملة للاستيراد و للقانون رقم 78-02 الخاص باحتكار الدولة للتجارة الخارجية (إقامة مخططات للتمويل الخارجي حسب المواد المستوردة ، المتعاملين التجاريين و مخططات التوزيع تحت اشراف البنوك).

- تبدأ المرحلة الثانية بإلغاء القانون 02/78 المتعلق بإحتكار الدولة للتجارة الخارجية و تعويضه بالقانون 29/88 الصادر يوم 19 جويلية 1988 و المتعلق بممارسة الدولة لإحتكار التجارة الخارجية ، اذ تصبح المؤسسات قادرة على التحكم في مواردها و لكن يبقى تدخل الدولة بواسطة قنواتها الادارية و جهاز التخطيط و البرمجة (لا يزال القطاع الخاص في هذه المرحلة تحت سيطرة سياسة رخص الاستيراد مع إستحالة إعادة بيع المواد).

و أخيرا نشير إلى أنه لم تطبق الامتيازات و لا قائمات الشروط ، لأن الاحتكارات بقيت سائدة من خلال ميزانيات بالعملة الصعبة ، و ذلك في إطار برنامج عام للتجارة الخارجية. و على هذا الأساس لا نستطيع أن نتحدث عن قطيعة كلية مع الإجراءات السابقة ، بل يبرز لنا تناقض بين الهدف المنشود ، و هو تنظيم الإقتصاد من خلال السوق و الحصص الممنوحة للميزانيات بالعملة الصعبة ورخص الاستيراد . و لقد إستوجب الأمر الإنتظار حتى عام 1990

(ظهور بوادر القطيعة الحقيقية) ، و لأول مرة تم الغاء ووضع حد للبرنامج العام للتجارة الخارجية ، و الحصص الرسمية للميزانيات بالعملة الصعبة و إستبدالها بمخطط تمويل خارجي تحت إشراف البنوك

- Femise :rapport sur l'évolution de la structure des échanges commerciaux et des investissements entre l'UE et ses partenaires méditerranées,2000.
-World Development Indicators CD -ROM,World Bank 1998,(1998),CNIS .Douanes Algériennes
- G.Gautier & D.Unal-Kezenci:"Regionalisation and Trade Opening:a Focus on the Mediterranean Countries",ERF,Seventh Annual Conference,Amman, 26-29 Octobre 2000.
- Walter Isard : « méthodes d'analyse régionale »,Tome 1 et « équilibre économique »,Dunod,1972,p144.
- De Kleine Annette & Riordian Mick : « Lessons From the Experience of Portugal,Spain and Greece's Accession to the European Union :a Background Note »,the World Bank,International Economics Department,Analysis and Prospects Division ,November 1995.
- Francois Joseph F : « External Bindings and the Credibility of Reform »,in,Ahmed Galal & Bernard Hoekman (eds),Regional Partners in Global Markets :Limits and Possibilities of the Euro-Med Agreements,CEPR and ECES ,1997.

الخارجية التي أصبحت بدورها رهنا لمعايير تجارية مثل قبول حسم المعامل التجاري بالدينار و توفير التمويلات الخارجية.و يمكننا أن نشير إلى أهم الخصائص التي تميز هذه المرحلة :

- نقل الإمتيازات التجارية إلى النظام البنكي.
- امتازت هذه الاصلاحات القانونية في مجال التجارة الخارجية بالمرونة و التغير طبقا لمرونة و تغيرات اسعار البترول الذي يعتبر اهم مصدر للمداخيل و المحرك الرئيسي للتجارة الخارجيةية .
- تكاثر و تزايد عدد العمليات المضاربية التي تعتمد على استيراد مكثف لمواد منافسة للإنتاج الوطني و ذات ربح واسع و سريع.
- إستيراد مواد كاملة الاتجار ، سهلة التمويل و مضرة بسير و عمل المؤسسات.
- سهولة الحصول على السجل التجاري سمح للعام و الخاص بالإستيراد مهما كانت طبيعة المواد.

و من خلال برنامج دعم إقتصاد السوق ، تم إقرار تدخل الدولة بقوة في إطار تنظيم عمليات التجارة الخارجية و هذا من خلال : إسترجاع الإدارة لإمتيازاتها في هذا المجال و تحديد الأولويات.و من هنا ظهرت التعليمة رقم 625 الصادرة في 8 أوت 1992 ، و الخاصة بالتجارة الخارجية و طرق تمويلها و تحتوي على بعض الخطوط الكبرى لطرق تسيير التجارة الخارجية . و تحدد هذه التعليمة محورين أساسيين للعمل في ميدان التجارة الخارجية :

***فعلى مستوى النصوص التنظيمية** :

- تعيين معايير واضحة و نظام أولويات للحصول على العملة الصعبة.
- إدارة وسائل الدفع الخارجي بدقة اكبر وحماية الإنتاج الوطني.

***أما على مستوى المتعاملين التجاريين** :

- تحديد النفقات بالعملة الصعبة إلى اقل ما يمكن.
- تشجيع كل معاملة لا تولد ديونا على الإقتصاد الجزائري ومنع كل إفراط في التخزين أو التبذير.

و لقد كان لتطبيق برنامج التعديل الهيكلي في 1994 تأثير كبير على مستوى عمليات التجارة الخارجية ، حيث تم إلغاء التعليمة رقم 625 مع الإبقاء على القوائم السلبية سواء في مجال الاستيراد أو التصدير . وظهرت عدة محاولات لتكييف الإجراءات الإدارية السابقة التي كانت تخضع لها عمليات التجارة الخارجية ، ووضع إطار تنظيمي فعال و تحفيزي لتطوير وتنويع الصادرات على الخصوص:

- إنشاء هيئة لتامين وضمان الصادرات " الشركة الوطنية لتامين الصادرات"و التي تقوم بعمليات التأمين على الصادرات ضد كل المخاطر التجارية و غير التجارية.

- إنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية التي تعمل على تطوير استراتيجية ترقية التجارة الخارجية و المساهمة في تطبيق السياسة الوطنية في المبادلات التجارية ، تنشيط برامج تثمين المبادلات التجارية و ترقيتها و خاصة تلك الموجهة أساسا نحو تطوير الصادرات خارج المحروقات ، رصد و تحليل الأوضاع الهيكلية و الظرفية للأسواق العالمية بهدف تسهيل نفاذ المنتوجات الجزائرية إلى الأسواق الخارجية و توفير المعلومات من خلال إنشاء شبكة معلومات تجارية و بنوك معطيات.

- الإنضمام إلى الإتفاقيات الدولية (المنظمة العربية لضمان الإستثمارات ، الوكالة الدولية لضمان الإستثمارات و المركز الدولي لحل الخلافات الخاصة بالإستثمار).

- إنشاء الصندوق الوطني لدعم الصادرات الذي يقوم بتمويل الأعباء المتعلقة بدراسة الأسواق الخارجية ، إعلام المصدرين ودراسة كيفية تحسين نوعية المنتوجات و الخدمات الموجهة نحو التصدير ، إعانات في مجال المشاركة في المعارض المقامة في الخارج ، تكلفة النقل الدولي و ترتيب السلع في الموانئ وتغطية خسائر تغير أسعار الصرف.

4- تحليل إمكانيات التجارة :

4-1- حساب مؤشرات التشابه السلعي :

إن إحدى الطرق المعتمدة لتقييم تدفقات التجارة المحتملة هي إختبارات التوافق بين الصادرات و الواردات لكل بلدين . فإذا كان لدينا متجه صادرات للدولة i و متجه واردات للدولة j ، تكون آفاق التصدير من الدولة i الى الدولة j أكبر بقدر ما يزيد التشابه بين المتجهين .و بإستخدام تحليل المتجهات ، يزداد تشابه المتجهين A و B بقدر قيمة جيب التمام للزاوية بينهما من 1 . و يتم حساب جيب التمام للزاوية بين متجهين من خلال قسمة حاصل الضرب العددي للمتجهين على حاصل ضرب قيمتهما ، أي :

$$\mathbf{Cosa = A.B \ / \ A \ . \ B}$$

حيث يمثل A و B المتجهين ، بينما a هي الزاوية بينهما . و بالإشارة الى متجه صادرات الدولة i بالرمز Xi و الى متجه واردات الدولة j بالرمز Mj ، يمكن قياس التشابه بين عرض صادرات الدولة i و طلب واردات الدولة j باستخدام مؤشر التشابه التجاري TSij (و هو يساوي جيب التمام للزاوية بين Xi و Mj) ، كالآتي :

$$TSij = Xi.Mj \,/\, Xi\ \ Mj$$

$$Tsij = \frac{\sum Xin\,mjn}{\sqrt{\sum x^2in \sum m^2jn}}$$

حيث أن :

Xin= صادرات السلعة n من قبل الدولة i .

Mjn= واردات السلعة n من قبل الدولة j .

إنTSij هو قياس للتوافق السلعي ضمن الهيكل التجاري للدولتين . و عندما يساوي TSij صفرا يدل ذلك على عدم تحقق التجارة حيث أن سلع الدولة المصدرة لا تتوافق مع سلع الدولة المستوردة . و تكون هناك إمكانية للتجارة في الحالة التي يكون فيها ($0 < TSij < 1$) حيث تزيد إمكانيات التجارة مع إقتراب قيمة TSij من 1 . و التشابه التجاري TS هو قياس ترتيبي حيث يرتب البنود الموجودة ضمن مجموعة معينة ترتيبا تنازليا دون قياس مقدارها . و لتبين دلالة مدى التشابه التجاري TS بالنسبة للعلاقة ، نستخدم القاعدة المبدئية التالية :

*تدل قيم التشابه التجاري TS المتراوحة ما بين 0.8 و 1.00 على تشابه قريب جدا .

*تدل قيم التشابه التجاري TS المتراوحة ما بين 0.6 و 0.8 على تشابه مرتفع .

*وتدل قيم التشابه التجاري TS المتراوحة ما بين 0.4 و 0.6 على تشابه معتدل .

*و تدل قيم التشابه التجاري TS المتراوحة ما بين 0.2 و 0.4 على تشابه منخفض .

*و تدل قيم التشابه التجاري TS المتراوحة ما بين 0.0 و 0.2 على تشابه ضئيل إن لم يكن منعدما .

و هناك ضرورة هنا إلى إبداء بعض التعليقات . لقد كان ***Allen*** (1959) هو أول من توصل إلى هذا المؤشر الذي تم استخدامه فيما بعد في عدد من الدراسات من قبل ***Linneman*** (1966) و قد أخذت متجهات الاستيراد و التصدير على المستوى ثلاثي الأرقام ضمن التصنيف الموحد للتجارة الدولية (STCI) ، كلما كانت متوفرة ، من حولية إحصائيات التجارة الدولية للأمم المتحدة . و يرتكز هذا المؤشر على الحجم الإجمالي لتجارة دولة إلى كافة الاتجاهات و لا يعكس (أو يستخدم) التجارة الثنائية الفعلية . و مع ذلك ، فهو يعكس إمكانية تدفقات التجارة الثنائية بين كل دولتين.

تم حساب قيم التشابه التجاري بالنسبة للجزائر و عينة مكونة من بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي و بعض الشركاء في الاتفاقيات الأوروبية – المتوسطية .

و يبين الجدول رقم 10 قيم مؤشرات التشابه التجاري بالنسبة لتدفقات التجارة الثنائية المتوقعة على المستويات السلعية ثلاثية الأرقام بين الدول المذكورة في العينة , بالإضافة إلى متوسط قيم المؤشرات بالنسبة للتجارة مع تكتلات من الشركاء مأخوذة من العينة (التكتلات هي : كافة الدول في العينة ، الدول الصناعية ، الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي) . ومن النتائج العامة التي تظهر من خلال الجدول و تؤيد ما هو متعارف عليه هو وجود تشابه كبير بين صادرات الدول ذات القواعد التصديرية الكبيرة و المتطورة و المتنوعة وواردات الدول الأخرى مقارنة بالدول ذات الاقتصاديات غير المتنوعة .

و تتأكد هذه النتيجة من خلال القيم العالية لمؤشرات التشابه التجاري لدى معظم الدول الصناعية (كدول مصدرة) و القيم المنخفضة لتلك المؤشرات لدى الدول الأخرى (كدول مصدرة) .

الجدول رقم 10 : مؤشرات التشابه التجاري

مصدر/مستورد	تونس	الجزائر	المغرب	ألمانيا	فرنسا	المملكة المتحدة	الولايات المتحدة	اليابان	متوسط الدول الصناعية
تونس	0.269	0.072	0.794	0.476	0.555	0.342	0.483	0.820	0.531
الجزائر	0.515	0.033	0.599	0.524	0.562	0.322	0.409	0.836	0.530
المغرب	0.083	0.043	0.017	0.106	0.098	0.077	0.072	0.133	0.097
ألمانيا	0.400	0.468	0.223	0.690	0.703	0.779	0.810	0.145	0.628
فرنسا	0.444	0.533	0.220	0.737	0.700	0.806	0.414	0.183	0.623
المملكة المتحدة	0.461	0.369	0.740	0.752	0.801	0.741	0.693	0.722	0.742
الولايات المتحدة	0.359	0.456	0.245	0.640	0.569	0.664	0.518	0.226	0.524
اليابان	0.290	0.348	0.169	0.636	0.639	0.756	0.814	0.113	0.592

متوسط الدول المتوسطية	0.391	0.435	0.319	0.682	0.683	0.749	0.714	0.275

المصـــــدر :تم حسابها من واقع بيانات التجارة على المستوى ثلاثي الأرقام ضمن التصنيف الموحد للتجارة الدولية في حولية إحصائيات التجارة الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة .

يظهر أن الدول المتوسطية التي ترتبط بإتفاقيات للتجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي أو التي هي في طريقها إلى ذلك تتوافق صادراتها ووارداتها في المتوسط ، بصورة أفضل مع واردات وصادرات الدول الصناعية . و تشير المعطيات حتى الآن إلى أن الدول الصناعية (بما فيها معظم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي) هي افضل الشركاء التجاريين المحتملين بالنسبة للجزائر ، و هو ما تبينه الإحصائيات الحقيقية المسجلة في التبادل التجاري . و لئن كان من المتوقع أن تخلق الشراكة الأوروبية – الجزائرية منطقة للتجارة الحرة خلال عشرة سنوات تقريبا ، فإنه ينتظر أن تبقى التجارة في بعض القطاعات (الحساسة) مقيدة . و لئن كانت هذه الاتفاقيات تتضمن إجراء تغييرات أساسية فيما يخص دخول السلع الأوروبية إلى أسواق الشركاء ، فإن العكس ليس صحيحا ، باستثناء السلع الصناعية ربما .

5- الآثار التجارية لإتفاقية منطقة التبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي :

أولا : تحرير الإستيراد و إنعكاساته على الأداء الإقتصادي للجزائر :

سنحاول في هذا المجال إلقاء الضوء على هذا التحرير الأحادي من قبل الجزائر من خلال تحليل بعض التجارب السابقة المماثلة لتحرير التجارة في الدول النامية .و نشير إلى وجود بعض الدراسات التي تمت مؤخرا ، و أهمها تلك التي أجراها البنك الدولي ، بإستخدام هذا الأسلوب من خلال مقارنة الآفاق الماثلة أمام دول المغرب العربي بما فيها الجزائر و دول أخرى في جنوبي البحر الأبيض المتوسط بتجربة إلتحاق دول شمالي البحر المتوسط (اليونان ، إسبانيا و البرتغال) بالسوق الأوروبية المشتركة ، أو بتجربة دول وسط و شرق أوروبا في إتفاقيات منطقة التجارة الحرة مع أوروبا (4).

إلا أن المشكلة الرئيسية التي صاحبت هذه المقارنات و الدراسات حول آثار تحرير التجارة و الإنفتاح بشكل عام كانت صعوبة الفصل بين آثار السياسة التجارية و آثار الإصلاح الإقتصادي الكلي و الإصلاحات الأخرى .كما أنه من الصعب إثبات وجود علاقة سببية بين إتفاقيات التكامل

الإقتصادي الإقليمي و إصلاح السياسات في هذه الدول . و المشكلة بطبيعة الحال هي أن هذه الدول بدأت بتحرير الإقتصاد في نفس الوقت التي بدأت فيه إبرام إتفاقيات التكامل الإقتصادي الإقليمي .و على هذا الأساس يمكن أن نقول بإطمئنان أن التكامل الإقتصادي الإقليمي يتفق على الأقل مع سياسات التوجه الخارجي نحو بقية العالم.

لقد تبنت الجزائر على مدى الفترة من أوائل السبعينات حتى أواخر الثمانينات نظما تجارية من أكثر النظم تقييدا . و شكلت سياسة إحلال الواردات المكون الأساسي لإستراتيجية التنمية خلال الفترة المذكورة . وإعتمدت تلك السياسات على نظام موسع و معقد من قيود الإستيراد و المعدلات المرتفعة للتعريفات ، و الرقابة على النقد الأجنبي ، بالاضافة الى نظام واسع النطاق من سياسات الرقابة المحلية على الاستثمار و الائتمان و الاسعار و التجارة ، و ما الى ذلك . و تم تأسيس قطاع عام كبير لتطبيق هذه السياسات الى جانب الإعتماد على الاحتكارات العامة.

و لم يتم البدء في تطبيق سياسات إصلاح موسعة إلا منذ أوائل التسعينات . و شكل تحرير التجارة المكون الأساسي لتلك الاصلاحات و تضمن حل القيود الكمية الى درجة كبيرة و تخفيض التعريفات ، و تبسيط نظام التعريفة ، و مخططات لدعم التصدير . و في كل الاحوال ، تم تطبيق هذه الإصلاحات إثر صعوبات كبيرة في ميزان المدفوعات و أساسا في أوقات الازمات . كما تم تطبيق إصلاحات أخرى بدرجات متفاوتة في مجالات أخرى بما فيها النظام الضريبي ، و تحرير الإستثمار و الإئتمان المحليين ، و النظام المالي ، و تحرير التجارة المحلية ، و إصلاح المؤسسات العامة .

الجدول رقم 11 : مقارنة بين مؤشرات السياسة العامة و التجارية للجزائر ودول أخرى

	الدول ذات الدخل المتوسط	الجزائر	المغرب	تونس
*الناتج المحلي الإجمالي للفرد (1) في 1994 – دولار.	2520	1650	1140	1790
*1994 تكافؤ القوة		5380 (1993)	3470	5020

الشرائية بالدولار				
*النمو 85-94	-0.1%	-2.5%	1.2%	2.1%
*تعداد السكان (1) في 1994 بالملايين				
*متوسط معدلات التعريفات (2).	25.0(83-80) 24.7(87-84) 20.0(90-88) 15.4(93-91)	44.4(1980) 21.7(1985) 23.1(1987) 24.6(1989) 22.9(1992) 9.5 (التسعينات)	45.0(1982) 27.0(1985) 24.0(1988) 22.8(1993) 50.1(1983) 27.6(87-84)	26.4(1982) 27.2(1985) 26.0(1988) 27.7(1991) 33.2(1994) 76.2(87-84) 63.7(90-88) 32.7(93-91)
*أثر الإجراءات غير التعريفية (2)	18.7 (التسعينات)			

المصادر :1-تقرير التنمية العالمية الصادر عن البنك الدولي ، 1996. 2- إن متوسط معدلات التعريفات هو المتوسط غير المرجح لكل السلع . من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية ، دليل أنظمة الاستيراد ، الجزء الأول : مراقبة الاستيراد ، الأمم المتحدة ، نيورك ، 1994.

و تشير بيانات الجدول رقم 11 الى مدى القيود التجارية في الجزائر و دول أخرى في أوائل الثمانينات و إنخفاضها منذ ذلك الوقت . و كانت هذه القيود و لاتزال مرتفعة الى حد كبير مقارنة بمتوسطها في الدول النامية و بالذات المجموعة المقارنة من الدول المتوسطة الدخل .

و للقيام بعملية المقارنة نفترض مايلي :

*أن اتفاقيات منطقة التبادل الحر هي جزء من عملية موثوق بها لتحرير التجارة ، و أنها في الواقع آلية لإرساء أو إحكام الباب على هذه العملية (5).

*أن الجزائر و من أجل التطبيق الناجح لإتفاقيات التبادل الحر ستعمل على المحافظة على إستقرار الإقتصاد الكلي ، و التفاعل المالي و الموازني المناسب مع إنخفاض العائد من التعريفات و تحرير التجارة بوتيرة تتماشى مع باقي الدول الشريكة ، بالإضافة الى تكامل أعمق مع الإتحاد الاوروبي .

ثانيا : خلق و تحويل التجارة :

نفترض كما يظهر في الشكل رقم 1 وجود الدولة A التي تسعى الى اقتمة منطقة تبادل حر مع الدولة B و ان باقي العالم هي الدولة C ، و يمثل الخط DaDa واردات الدولة ، و الخط ExEx يمثل صادرات الدولة . اما صادرات بقية بلدان العالم فتتمثل في الخط الافقي EmEm .

الشكل رقم 1 : انشاء منطقة تبادل حر ما بين الجزائر و الاتحاد الاوروبي

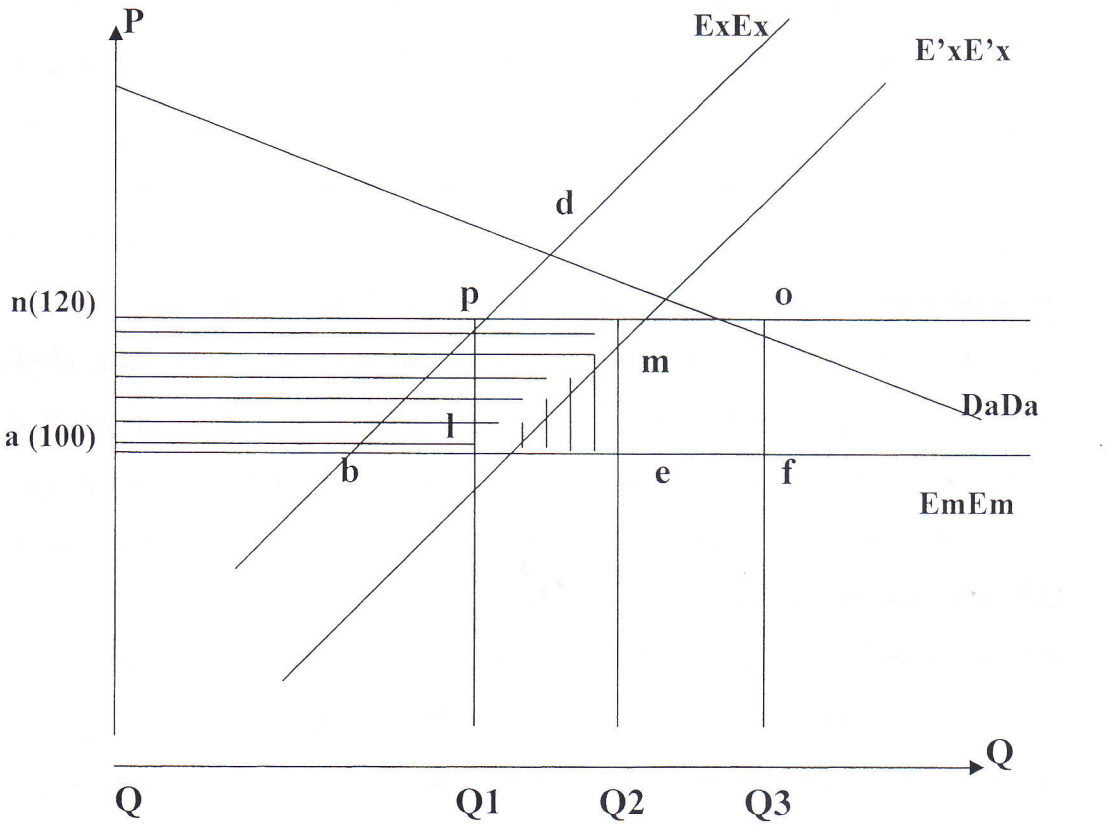

لنفترض قيام الدولة A بانشاء منطقة تبادل حر مع الدولة B ، تلغى بمقتضاها التعريفة الجمركية بينهما و تبقيها كما هي على بقية العالم C . و نتيجة لذلك سترفع الواردات من الدولة B الى Q2Q بدلا من Q1Q ، في حين تقل الواردات من باقي العالم الى Q3Q2. و يتحصل مصدرو الدولة B على 120 دولار كسعر للسلعة المصدرة بدلا من 100 دولار . و بالتالي ينتفع الدولة Bبمقدار المساحة almn في الشكل البياني السابق .

و باعتبار ان هذا النوع من التحرير قد ادى الى تحول التجارة من C الى B ، فان العائدات من التعريفة الجمركية تتحول من A الى مصدري الدولة B . و الاهم من ذلك ، ان الخسارة A اكبر من الخسارة المترتبة على مجرد تحول التجارة الممثل بالمساحة lme ، اذ ان الخسارة في الواقع هي nmea الناتجة عن خسارة للتعريفة الجمركية على كافة واردات A من B . و يؤكد هذا ***Panagariya*** على ثلاثة نتائج هامة :

*ان الدولة الداخلة في اتفاق لانشاء منطقة تبادل حر يمنح فيه على تفضيلات ، لا يحصل على ما يكافئه الطرف الاخر ، سيخسر من هذا الاتفاق (حالة المكسيك و حالتا تونس و المغرب).

*انه بتزايد حجم الواردات من الطرف الاخر تتزايد الخسارة بمقدار الفاقد من تحويل العائدات الجمركية الى مصدري هذا الطرف .

*و اخيرا لن يعوض اثر خلق التجارة في بعض الحالات اثر تحويل التجارة ، لان خلق التجارة لن يحل محل الخسارة من تحويل التجارة .

ان إلغاء الحقوق الجمركية على السلع القادمة من الإتحاد الأوروبي سيرفع من حجم الواردات ، و يمكن أن يشجع الصادرات (التي ستستفيد من المدخلات المستوردة بأسعار أقل) ، مما يشجع التجارة ، و إنخفاض في حجم تكاليف المعاملات ، و إقتصاديات الحجم و التحفيز على القيام بمكاسب في مستوى الإنتاجية من أجل الاستفادة من المزايا النسبية . مما يؤدي إلى خلق مناخ تنافسي جديد ، يتميز بإنخفاض سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية . كما أن التنافسية خارج التكاليف تلعب دورا هاما و محددا (نوعية شبكات التوزيع ، مصداقية التسليم ، نوعية و مواصفات المنتوجات) ، وهو المجال الذي يظهر فيه التعاون فيه مع أوروبا مفيدا . إضافة إلى أن التبادل الحر سيسمح للجزائر بتحويلات معتبرة من التكنولوجيا الأوروبية ، فالمدخلات المستوردة ستعمل على تحسين نوعية المنتوجات النهائية المعروضة للتصدير حتى تكون تنافسية و يهيكل المعرفة ، كما أن حجم معتبر من الإستثمارات الأجنبية المباشرة سيخلق مردوديات تكنولوجية هامة.

إن إتفاقيات الشراكة يمكنها أن تشجع الصادرات عن طريق تخفيض حالات إجراءات ضد الإغراق و الرقابة الصحية . و هذا يتطلب معرفة متبادلة للأنظمة الخاصة بالصحة و أمن المستهلك ، أنظمة الاقرار بشهادة المطابقة ، الإجراءات الجمركية ، القوانين الخاصة بالمنافسة ، القواعد التحوطية أو المعايير البيئية . هذه القواعد تستعمل عادة كحواجز غير جمركية في العديد من الدول .

إن حجم إمكانية خلق التجارة مع الاتحاد الأوروبي مهم جدا بسبب القوة التكاملية في الهياكل التجارية المتكيفة مع تقسيم جهوي للعمل ما بين الدول المتطورة و الأقل تطورا . إن دول جنوب و شرق المتوسط تستورد سلع التجهيز و السلع الوسيطة من أوروبا و تصدر المواد الأولية و سلع الاستهلاك. و في هذا الإطار ، التحرير يسمح لهذه الدول عامة و الجزائر بخاصة بان تلعب بمزاياها النسبية (النسيج ، القطاعات التنافسية للزراعة) ، مدعمتا بذلك تخصصها. و في نفس الوقت ، تخفيض تكاليف المعاملات و الصفقات ينتج ظاهرة مختلفة من خلال تشجيع ليس المبادلات ، سلع " مكملة " و لكن المبادلات المتقاطعة أو الفرعية (إعادة التوطين) ، افقيا (تنوع في السلع) أو عموديا (نوعية السلع ، هذا النوع من التجارة المتقاطعة يحمل في طياته إمكانيات لخلق المبادلات " عن طريق منح المستهلك (أيضا للمنتج)اكبر نوعية و / أو تشكيلة من نوعية السلع المتشابهة ".

ثالثا : زيادة العجز التجاري :

إن التفكيك الجمركي الذي سيتم من طرف واحد سيمارس ضغطا ليس فقط على المالية العامة ، و إنما كذلك على الميزان التجاري بسبب زيادة الواردات من السلع الصناعية القادمة من أوروبا. هذه الزيادة ستتم في قسم منها عن طريق تحويل التجارة على حساب باقي الدول الصناعية التي سوف لن تستفيد من هذا التفكيك الجمركي. كما أن تحرير التجارة المتبادل بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي من خلال إقامة منطقة التبادل الحر لن يعطي الصادرات الجزائرية أية ميزة في السوق الأوروبية وذلك للأسباب التالية :

- لأن الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات في الدول الأوروبية متدنية أصلا و ليس لها تأثير كبير على تقليص الواردات إلى أوروبا.

- لأن أوروبا منضمة إلى منظمة التجارة العالمية ، مما يلزمها منح جميع الدول الأعضاء في المنظمة المزايا التي تمنحها لأية دولة أخرى ، تنفيذا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية و لا يغير في الأمر شيئ إعتبار الشراكة تكتلا إقتصاديا مشمولا بأحكام المادة 24 من إتفاقية الغات ، ذلك أن الإتحاد الأوروبي يعقد إتفاقيات تحرير تجارة مع معظم الدول الأخرى ، مما يبقي الصادرات الجزائرية خاضعة للمنافسة في الأسواق الأوروبية مع صادرات جنوب و شرق آسيا و الدول الأخرى في إفريقيا و الكاريبي و المحيط الهادي و كذلك في أمريكا اللاتينية (6).

- لأن الإتحاد الأوروبي يستعيض عن الرسوم الجمركية بمعايير صحية و بيئية و شروط فنية يمكن أن تؤدي تطبيقها إلى الحد من دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية في حالة عدم تطابقها مع هذه المعايير و المواصفات . وسيحدث طلب إضافي على الواردات على المدى المتوسط و سيتركز هذا الطلب على سلع التجهيز و السلع الوسيطة بسبب إعادة التخصيص في عوامل الإنتاج.و سيتزامن هذا الإرتفاع الكبير في الواردات مع ضغط على السلع المصدرة نحو الإتحاد الأوروبي بسبب الإندماج المتزايد لدول أوروبا الشرقية و الوسطى في مجموع مبادلات الاتحاد الأوروبي ، و إنخفاض التفضيلات الممنوحة إلى الدول المتوسطية و منها الجزائر .

ونشير إلى أنه على مستوى الإقتصاد الكلي فإن الإنفتاح التجاري يتطلب تطبيق سياسات مرافقة في مجال الميزانية ، المالية و سعر الصرف .كما أن هذا التحرير يجب أن يحظر في ظروف زمنية ملائمة ، ويعمل على تحسين كفاءة أداء المؤسسات المحلية ، خلق فرص جديدة للتصدير و ضمان تنويع المنافذ على مستوى كافة الأسواق الأجنبية ويمكن التعليق على أهم هذه السياسات .

*نشير إلى أن هدف الإصلاح الجبائي هو ضمان إستقرار التوازنات في الميزانية بدون تدهور مقابل في المداخيل (يكون له سلوك حيادي تجاه عملية الإنتاج ، مما يشجع الإدخار و توجيهه نحو الإستثمار الإنتاجي).كما أن الادخار العمومي الذي يتطلب إصلاحا جبائيا كبيرا يهدف إلى تقديم حل مالي للصعوبات المتوقعة في الميزانية ، و تغطية الخسائر الجمركية .و على هذا الأساس يجب تجنب إرتفاع الخسارة في الميزانية ، حتى لا يتحمل الإدخار الخاص الموجه لتمويل الإستثمار عبئ هذه الخسارة .كما أن عملية الإصلاح يجب أن تعوض هذه الخسارة من خلال :

- إصلاح جبائي ملائم من أجل مواجهة التزايد الخطير في الخسائر العمومية .
- إندماج جبائي لكل القطاعات الإنتاجية .

*إرتفاع الإدخار الخاص سيعمل على تمويل الإرتفاع في العجز على حساب الإستثمار . و على هذا الأساس ، فإن التحكم في النفقات العمومية يصبح إستراتيجية ذات أولوية بالنسبة للحكومة . و بالمقارنة مع التخفيض الجمركي الذي سيكون له أثار مؤكدة على الإيرادات الجبائية و على العجز العمومي ، فإن التحفيز على الإستثمار الإنتاجي ضروري لضمان النمو في إطار تحرير المبادلات و التخفيف من الأثار السلبية لإتفاق الشراكة .

*إن سياسة إعادة التأهيل ترمي إلى تحسين كفاءة أداء المؤسسات العمومية . و يمكن لهذا البرنامج أن يكون له أثرين : تحسين في الإنتاجية و المنافسة. و أحسن طريقة لرفع قدرات هذه المؤسسات يكمن في تحسين إنتاجية عناصر الإنتاج.

ونشير إلى أنه في حالة نجاح هذا البرنامج ، فسيعمل على تحسين إنتاجية أداة الإنتاج و جعلها أكثر تنافسية ، و من ثم فإن تحرير المبادلات سيكون مرادفا للنمو .كما أنه سيؤثر مباشرة على الإنتاج و يولد طلبا إستثماريا إضافيا . و هنا يجب التأكد من أن تحسين الكفاءة تمر بالضرورة عن طريق إقامة منافسة كبيرة ما بين المؤسسات المحلية .

الشكل رقم 2 : أثر إعادة التأهيل

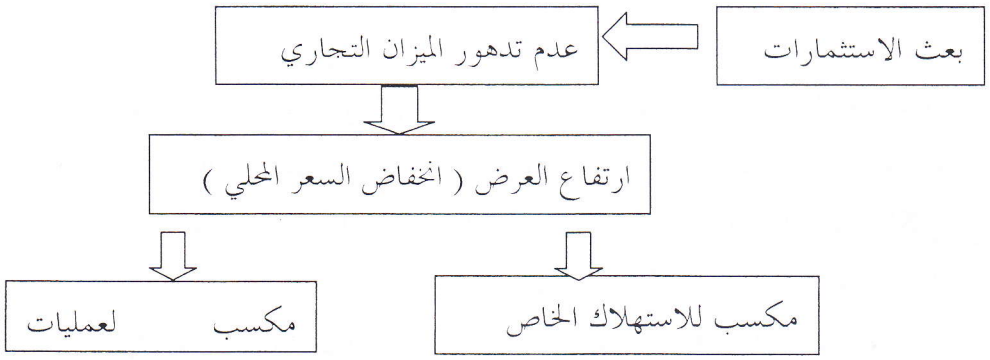

*أما اللجوء إلى سياسة سعر الصرف فلن يكون له أثر إيجابي سوى على على الميزان التجاري . مما يطرح إشكالية إختيار سعر الصرف (تعديل نظام الصرف الحالي مع مرعاة تطور المبادلات التجارية) .إلا أن تحقيق تحسين في الميزان التجاري يتوقف على تحقيق مجموعة من الشروط .و إذا ماعدنا إلى سياسة تخفيض سعر الصرف للتأثير على الميزان التجاري بالنسبة للدول المتوسطية بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة ، فيمكن إبداء الملاحظات التالية :

- عدم مرونة الجهاز الإنتاجي و بالتالي تكون طاقتها الإنتاجة محدودة ، إضافة إلى تخصصها في انتاج و تصدير عدد محدود من السلع معظمها من المواد الأولية الزراعية أو المعدنية .
- عدم مرونة الطلب على الواردات الاجنبية ، حيث أنها تعتمد في سد إحتياجاتها من السلع الغذائية و الإستهلاكية من الخارج .

– أن الاسعار غير مستقرة و تعاني من الضغوط التضخمية بسبب تطبيق سياسة التمويل بالعجز في ميزانية الدولة .

*أما التحرير الكامل ، فيتم في إطار تنشيط إتحاد المغرب العربي و تدعيم مبادرة ***Eisentadt*** (إنشاء منطقة التبادل الحر مع الولايات المتحدة ، و التافتا (منطقة التبادل الحر العربية . كما يمكن لهذا التحرير الذي يجب أن يحضر بكل دقة و في مدة زمنية ملائمة أن يشمل على توسيع منطقة التبادل الحر مع بقية العالم ، تنويع المنافذ من خلال إستراتيجية تجارية ذات فعالية و الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (التبادل الحر المتعدد الأطراف).

الخاتمة :

تشير المناقشة السابقة الى أن برنامج تحرير الإستيراد في ظل إتفاقيات منطقة التبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي ستكون مفعمة بالتحديات بل و حتى غير مسبوقة . قد يتم جني مكاسب هامة محتملة ، و لكن قد يتم أيضا تكبد تكاليف باهظة للتعديل . و تتشابه تجربة الجزائر في هذه الحالة مع تجربة دول شرق آسيا التي كثيرا ما طبقت برامج لتحرير التجارة في إطار برنامج لإصلاح الإقتصاد الكلي مع نسب أقل من عدم العدالة في توزيع الدخل ومن خلال عملية تدريجية . ومن ناحية اخرى ، تختلف هذه التجربة عن تجربة دول شرق آسيا و تتشابه مع تجربة دول امريكا اللاتينية في أنها تبدأ من مستويات عالية من الحماية و الإعتماد على القيود الكمية مع نسبة شديدة الإرتفاع نسبيا في رأس المال البشري . و تتشابه هذه التجربة في وجوه أخرى مع تجارب دول جنوب و شرق المتوسط التي تتسم بأشكال عدم المرونة في أسواق العمل و أحجام ضخمة للقطاع العام . و يجعل ذلك الخليط من الخصائص و الظروف إستنباط دروس مباشرة من تجارب الدول الاخرى أمرا مخادعا يجب توخي الكثير من الحرص و الحذر.

هوامش البحث :

1 – لقد تم الاعتماد على الدراسة التي قدمها الدكتور فرج عبد الفتاح فرج (معهد البحوث و الدراسات الأفريقية ، مصر) في :

د . فرج ، فرج عبد الفتاح (2001) الاقتصاد الأفريقي من التكامل الإقليمي إلى العولمة (القاهرة ، دار النهضة 2001).

2- إن تقديرات نماذج التجاذب تؤكد أن كثافة المبادلات تكون اكبر مع الدول القريبة ثقافيا ، لغويا و جغرافيا، أنظر :

G.Gautier & D.Unal-Kezenci:"Regionalisation and Trade Opening:a Focus on the Mediterranean Countries",ERF,Seventh Annual Conference,Amman, 26-29 Octobre 2000.

3- لمزيد من المعلومات ، أنظر :

Walter Isard : « méthodes d'analyse régionale »,Tome 1 et « équilibre économique »,Dunod,1972,p144.

4- لمزيد من المعلومات ، أنظر كل من :

De Kleine Annette & Riordian Mick : « Lessons From the Experience of Portugal,Spain and Greece's Accession to the European Union :a Background Note »,the World Bank,International Economics Department,Analysis and Prospects Division ,November 1995.

5-حول هذه النقطة ، أنظر :

Francois Joseph F : « External Bindings and the Credibility of Reform »,in,Ahmed Galal & Bernard Hoekman (eds),Regional Partners in Global Markets :Limits and Possibilities of the Euro-Med Agreements,CEPR and ECES ,1997.

6- تفقد منطقة التبادل الحر ما بين الطرفين جدواها بالنسبة للجزائر (كما لمجموعة الدول المتوسطية الأخرى) ، إذا روعيت إتفاقية الغات و المنظمة العالمية للتجارة ستكون الصادرات الجزائرية إلى السوق الاوروبية في إطار منافسة الصادرات الأخرى من دول اسيوية و أفريقية . و على الخصوص منافسة الصادرات من الدول الصناعية الحديثة ما لم تتضمن إتفاقية الشراكة أفضليات محددة للصادرات الجزائرية .

مراجع البحث :

- احصائيات التجارة الدولية للامم المتحدة : عدة سنوات.
- وزارة المالية ، 2001 .
- ادارة الجمارك.
- د.عبد الفتاح العموص : " أية علاقة و أي مستقبل لمنطقة التبادل الحرة العربية و منطقة التبادل الحر المغاربية الأوروبية في ظل الإقليمية الجديدة " المؤتمر العلمي الخامس ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، القاهرة 14 و 15 نوفمبر 1998 .
- د . فرج ، فرج عبد الفتاح (2001) الاقتصاد الأفريقي من التكامل الإقليمي إلى العولمة (القاهرة ، دار النهضة 2001).

- Femise :rapport sur l'évolution de la structure des échanges commerciaux et des investissements entre l'UE et ses partenaires méditerranées,2000.
-World Development Indicators CD -ROM,World Bank 1998,(1998),CNIS .Douanes Algériennes
- G.Gautier & D.Unal-Kezenci:"Regionalisation and Trade Opening:a Focus on the Mediterranean Countries",ERF,Seventh Annual Conference,Amman, 26-29 Octobre 2000.
- Walter Isard : « méthodes d'analyse régionale »,Tome 1 et « équilibre économique »,Dunod,1972,p144.
- De Kleine Annette & Riordian Mick : « Lessons From the Experience of Portugal,Spain and Greece's Accession to the European Union :a Background Note »,the World Bank,International Economics Department,Analysis and Prospects Division ,November 1995.
- Francois Joseph F : « External Bindings and the Credibility of Reform »,in,Ahmed Galal & Bernard Hoekman (eds),Regional Partners in Global Markets :Limits and Possibilities of the Euro-Med Agreements,CEPR and ECES ,1997.